

Distr.: General
9 December 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/695) التي أبلغتُ فيها رئيس مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا وإلى رده المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/710)، الذي أحاط فيه علماً بعزمي على مواصلة أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المشتركة بتمويلٍ من الميزانية العادية. ومن هذا المنطلق عينه، وبموجب هذه الرسالة، أود إطلاعكم على آخر ما حققته اللجنة المشتركة من إنجازات وما اضطلعت به من أنشطة. وكما تعلمون، أنشأت الأمم المتحدة اللجنة المشتركة من أجل تيسير تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا. وما برحت أواصل من خلال مساعي الحميدة وبدعمٍ من الأمانة العامة للأمم المتحدة تسهيل تنفيذ هذا القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية.

وتشمل ولاية اللجنة المشتركة تقديم الدعم لتعليم الحدود البرية وترسيم الحدود البحرية وتسهيل الانسحاب ونقل السلطة على طول الحدود ومعالجة أوضاع السكان المتضررين وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة. وخلال عام ٢٠٠٨، تمكنت اللجنة المشتركة من تيسير هذه العملية بشكل سلس وسلمي ومن إبقاء الحوار وقنوات الاتصال مفتوحة بين البلدين. وفي ما يلي بعض الأنشطة التي قدم فيها فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المشتركة الدعم الموضوعي والتقني واللوجستي.

وتشمل الإنجازات التي تحققت حتى تاريخه في تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤) وفي شبه جزيرة باكاسي (حزيران/يونيه ٢٠٠٦). وقد أُنجزَ ترسيم الحدود البحرية في أيار/مايو ٢٠٠٧، ونُقل خط الحدود على خريطة متفق عليها



في آذار/مارس ٢٠٠٨. وفي ما يتعلق بتعليم الحدود البرية البالغ طولها ١٩٥٠ كيلومترا، تتوقع اللجنة المشتركة إنجاز اثنين من التقييمات الميدانية الأربعة على طول الحدود بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، ليبلغ بذلك مجموع طول الحدود التي جرى تقييمها نحو ١٢٥٠ كيلومترا، تتطلب ١٨٠ كيلومترا منها على الأقل مزيدا من التوضيح. وفي ما يتعلق بالتعليم المادي، أُنجزت أغلبية الرسم الأولي للخرائط والرسم الأولي للخرائط بمقياس كبير من خلال الصور الساتلية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العقد الذي جرى بموجبه توفير محطات مراقبة المسح التي تُستخدم في إجراء المسح النهائي للأعمدة المشيئة. وقد أُنجز أول عقد لضمان الجودة في عام ٢٠٠٨.

وخلصت تقارير المراقبين المدنيين التابعين للأمم المتحدة الذين يرصدون الوضع في مناطق الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد وعلى طول الحدود البرية وفي شبه جزيرة باكاسي، إلى أن الوضع السائد في ما يتعلق بحقوق السكان المتضررين مُرضٍ. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة المشتركة تقديم الدعم لصوغ تدابير بناء الثقة الهادفة إلى ضمان أمن ورفاه السكان المتضررين وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز الثقة بين الحكومتين وشعبيهما. والعمل مستمر على تشجيع المبادرات المتعلقة بالمرافق الاجتماعية داخل منطقة بحيرة تشاد، كما قدم دعم في عام ٢٠٠٨ لتعبئة موارد لجنة حوض بحيرة تشاد.

ووفقا لاتفاق غرينتري الموقع في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أُنجز بنجاح نقل السلطة من نيجيريا إلى الكاميرون في "المنطقة" المتبقية من شبه جزيرة باكاسي في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وهو أمر يمثل محطة بالغة الأهمية في تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية والحل السلمي للنزاع الحدودي بين البلدين. وفي إطار التحضير لتسليم السلطة، واصلت لجنة المتابعة التي أنشئت لمراقبة تنفيذ اتفاق غرينتري، عقد اجتماعات منتظمة تسبقها زيارات ميدانية. وعقدت اللجنة اجتماعا واحدا في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في جنيف وهي تعترم عقد اجتماع آخر خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وفي عام ٢٠٠٩، ستواصل اللجنة المشتركة تقديم الدعم إلى الكاميرون ونيجيريا في مجالي المسح ورسم الخرائط تسهيلاً لإجراء التقييم الميداني المشترك في ما يتعلق بتعليم الحدود البرية. وتتوقع اللجنة المشتركة أن يشمل التقييم الميداني في عام ٢٠٠٩ المسافة المتبقية من الحدود البرية. وهي سيتشرف على تنفيذ المشاريع من قبل متعاقدين خارجيين، بما في ذلك بدء نصب الأعمدة الحدودية الذي ينبغي أن يُنجز في عام ٢٠١١. وبناءً على طلب الطرفين، تعترم اللجنة المشتركة في عام ٢٠٠٩ تقديم التوجيه الموضوعي والانخراط في بناء القدرات

القانونية والتقنية للكاميرون ونيجيريا بغية تيسير حل نقاط الخلاف الناشئة عن التقييم الميداني بحلول عام ٢٠١٠. ويُتوقع إنجاز سائر أنشطة تعليم الحدود البرية بحلول عام ٢٠١٢.

وفي ما يتعلق بالحدود البحرية، يُتوقع مواصلة المفاوضات في عام ٢٠٠٩ لمساعدة نيجيريا والكاميرون في الاتفاق على طرائق تبادل المعلومات بشأن استغلال حقول النفط والغاز الموجودة في محيط الحدود البحرية، تمهيدا لإقامة تعاون عبر الحدود في هذا المجال في المستقبل القريب.

وفي الوقت نفسه، سيواصل المراقبون المدنيون التابعون للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩ رصد حالة السكان المتضررين في منطقة بحيرة تشاد وعلى طول الحدود البرية وفي شبه جزيرة باكاسي. وفي باكاسي، ينص اتفاق غرينتري على إقامة نظام انتقالي خاص لمدة خمس سنوات في "المنطقة" يُمنح في خلالها السكان النيجيريون حماية قانونية خاصة، وهو ترتيب سيتطلب استمرار قيام مراقبي الأمم المتحدة بمهام الرصد والإبلاغ. وعلاوة على ذلك، أهابت الحكومة النيجيرية بالأمم المتحدة تقديم مساعدة ودعم منسقين إلى برنامجها للعودة الطوعية إلى الوطن بغية نقل مواطنيها من باكاسي. وسيكفل رئيس اللجنة المشتركة الاضطلاع بدور قيادي في تنسيق المشاريع المدعومة من الأمم المتحدة التي ينفذها فريقا الأمم المتحدة القطريان العاملان في الكاميرون ونيجيريا.

وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الأمم المتحدة إسداء المشورة للطرفين بشأن تنفيذ تدابير بناء الثقة ومشاريع تشجيع المبادرات الاقتصادية المشتركة، والتعاون عبر الحدود والضمانات البيئية، وهي جميعها أمور ضرورية لضمان استدامة علاقات حسن الجوار بينهما. ومن مجالات العمل الرئيسية التي حددتها الحكومتان وشركاؤهما الأمن الغذائي والتعليم والصحة والمياه والبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك إعادة تأهيل طريق موتينغينييه - أباكالكي العابرة للحدود. وسيلزم تقديم دعم مستمر للجنة حوض بحيرة تشاد، مع مراعاة أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، على النحو المناسب وعند الاقتضاء.

وبعد عام ٢٠٠٩، ستنجز أعمال اللجنة المشتركة لدى القيام بالأنشطة التالية:

- (أ) مساعدة الطرفين في معالجة بقية مجالات الخلاف الناشئة عن التقييم الميداني؛
- (ب) تنسيق عقود تعليم الحدود والتصديق عليها، بما في ذلك إنجاز نصب الأعمدة بحلول عام ٢٠١١، وسائر أنشطة تعليم الحدود البرية بحلول عام ٢٠١٢؛
- (ج) متابعة ودعم أنشطة لجنة حوض بحيرة تشاد ومجلس تعاون خليج غينيا؛

(د) تشجيع التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التعاون البحري في حقول النفط والغاز المتداخلة الحدود، والرصد الأمني المشترك على طول الحدود البرية، وإحياء اللجنة الثنائية المشتركة التي كانت قائمة بين البلدين؛

(هـ) وتنفيذ استراتيجيات انسحاب بتسليم أنشطة اللجنة المشتركة إلى اللجنة الثنائية المشتركة وغيرها من الهياكل دون الإقليمية.

وأود أن أؤكد على أنه حتى عام ٢٠٠٣ كانت اللجنة المشتركة ممولة بالكامل من أموال خارجة عن الميزانية. وما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، مُولت أنشطة اللجنة المشتركة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. كما قدمت حكومات كل من أوروغواي وإيطاليا وباكستان والبرازيل والسويد وكندا والنرويج والنمسا دعماً عينياً للعمل الموضوعي والتقني للجنة المشتركة (خبراء عسكريون وقانونيون)، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي الذي قدمته حكومتا الكاميرون ونيجيريا والتبرعات التي قدمتها الكاميرون ونيجيريا فضلاً عن كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي إلى الصندوق الاستئماني لأنشطة تعليم الحدود.

ونظراً لفعالية تكلفة هذه البعثة والمهام الهامة المتبقية في هذه المرحلة للمساعدة في دفع التنفيذ السلمي لقرار محكمة العدل الدولية، أعتزم أن أطلب رصد موارد من الميزانية العادية للجنة المشتركة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأكون ممتناً لو تفضلتم باسترعاء انتباه أعضاء مجلس الأمن لهذه الرسالة.

(توقيع)

بان كي - مون